عقدت اجتماعًا بحضور رئيس مجلس الأمة لمناقشة مشاركة وفد الوزارة في مؤتمر وارسو

«الخارجية» البرلمانية: الخالد أكد رفض التطبيع مع الكيان الصهيوني

الكندري: ممثلو «الخارجية» أكدوا أن هذه القضية أساسية ولا يمكن تجاهلها أو القبول بأنها صورة عابرة

العامر والخالد والجارالله أثناء الاجتماع

ناقشت لجنة الشؤون الخارجية امس مشاركة وفد وزارة الخارجية في مؤتمر وارسو، واطلعت على آخر المستجدات في الساحة الإقليمية بحضور رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد واركان الوزارة.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عبدالكريم الكندري في تصريح صحفي إن الاجتماع كان صريحا ولم يكن به اي نوع من المجاملات.

وأضاف ان الاجتماع تطرق إلى ما اثير من تساؤلات عن موقف الكويت من التطبيع مع الكيان الصهيوني والصورة التي ظهر بها نائب وزير الخارجية خالد الجارالله.

وأكد الكندري ان اعضاء اللجنة اوصلوا إلى وزارة الخارجية بشكل مباشر الرفض الشعبي لأي توجه للتطبيع مع الكيان الصهيوني، مشيرا إلى البيان الصادر من القوى السياسية بهذا الخصوص والرافض لهذا الأمر.

الصورة لا يمكن أن تكون أمرًا عابرًا ومن الوارد أن تكون في يوم من الأيام مفتاحًا لمصافحة

أي حياد عن موقف الكويت فيما يتعلق بالتطبيع فلن يكون هناك استماع بل محاسبة

واضاف ان ممثلي وزارة الخارجية اكدوا ان هذه القضية اساسية في الكويت ولا يمكن تجاهلها او القبول بانها كانت صورة عابرة لافتا إلى ان التعبير عن الرفض في اي شيء يكون من خلال صورة او صورة شهيد مثلا.

واوضح ان وزارة الخارجية قدمت شرحا تفصيليا عن مشاركتها في المؤتمر، لافتا إلى تاكيد وزير الخارجية انه لم يكن هناك اي نوع من انواع التلاقي او حديث عن مسالة التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وبين الكندري ان وزير الخارجية اكد خلال الاجتماع ان عدم التطبيع مع الكيان الصهيوني احد الثوابت ويعد ركيزة السياسة الخارجية الكويتية.

وافاد بان وزير الخارجية ونائبه استعرضا موقف الكويت في الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية من باب التاكيد على موقف الكويت.

ولفت الكندري إلى ان اللجنة نبهت على وزارة الخارجية بأن عليها اتخاذ اللازم والحذر من مثل هذه الأمور في المستقبل.

وأكد ان الصورة لا يمكن ان تكون امرًا عابرًا ويمكن ان تكون في يوم من الأيام مفتاحًا لمصافحة.

وقال الكندري إن اي حياد عن موقف الكويت فيما يتعلق بالتطبيع مع الكيان الصهيوني، فلن يكون هناك اي استماع بل ستكون هناك محاسبة.

الكندري: الاجتماع كان صريحًا وأوصلنا للوزارة الرفض الشعبي لأي توجه نحو التطبيع

واوضح انه تمت مناقشة القضايا الإقليمية سواء ما يخص البيت الخليجي او العالمين العربي والإسلامي، مؤكدًا ان الاجتماع كان عميقًا وصريحًا ولم يكن به اي نوع من المجاملات.

واشار إلى ان اللجنة اجتمعت مع وزارة الخارجية بموجب تكليف من مجلس الأمة في ٣١ يناير الماضي لبحث تعزيز أوجه مكافحة التطبيع مع الكيان الصهيوني والبحث في القوانين الكويتية إذا كان هناك منقذ.

وأضاف الكندري «ولذلك تم البدء اليوم فعليًا مع وزارة الخارجية وفي المستقبل ستوجه اللجنة الدعوة لوزارتي التجارة والإعلام لاستكمال بحث هذا الموضوع».

ورأى أن القانون الحالي كاف لتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني وبالتالي لا حاجة لأي قانون أو تشريع جديد.

رئيس مجلس الأمة استقبل سفير قطر لدى البلاد

الغانم مستقبلاً السفير القطري

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس سفير دولة قطر لدى الكويت بندر العطية.

وسلم السفير العطية خلال اللقاء الغانم دعوة رسمية من رئيس مجلس الشورى القطري احمد آل محمود لحضور مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ140 المقرر عقده في الدوحة في ابريل المقبل.

تسهيلا على المشتغلين بالقانون ودرءا للوقوع في أخطاء بسبب ما ألغي منها أو عدل

الكندري يقترح إصدار موسوعة تضم جميع القوانين والمراسيم النافذة

عيسى الكندري

أعلن نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري عن تقديمه اقتراحا برغبة، لحصر جميع القوانين والمراسيم بقوانين النافذة وفق آخر التعديلات وجمعها في صورة موسوعة.

ونص الاقتراح على ما يلي: لزحمة منظومة التشريعات المعمول بها حاليا في البلاد بسبب تدفق القوانين التي تصدر لضبط حركة المجتمع في الميادين كافة ، الأمر الذي يضيع معه الباحث بسبب عدم معرفته بما هو قائم من هذه القوانين وما عدل أو تم إلغاؤه منها، وأصبح الإلمام بما يستجد من تعديلات على القوانين من الأمور الصعبة كما أن بعضها أصبح مقطوع الصلة بين نصوصه وأحكامه وبين مستجدات العصر.

ورغبة في القضاء على هذه الصورة السلبية يتعين الدعوة إلى ضرورة إعداد وإخراج موسوعة تضم جميع التشريعات النافذة في البلاد وفق أحدث ما طرأ على بعضها من تعديلات وملاحقة صدور هذه التعديلات وتحديث الموسوعة تسهيلا على المشتغلين بالقانون ودرءا من الوقوع في أخطاء بسبب ما ألغي منها أو عدل.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«حصر جميع القوانين والمراسيم بقوانين النافذة وفق آخر التعديلات وجمعها في صورة موسوعة، والاستمرار في تحديثها وتطويرها

أقرت إنشاء لجنة طبية لـ«العلاج بالخارج» ووافقت على قانون السجل العيني

«التشريعية»: حظر التعيينات بالجهات الحكومية بدرجة وزير

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها امس بالإجماع على مشروع بقانون في شان السجل العيني، وسترفع تقريرها قريبًا للتصويت عليه في إحدى جلسات مجلس الأمة المقبلة.

واقرت اللجنة دستورية ثلاثة اقتراحات بقوانين في شان تعديل قانون إصدار الشركات وإنشاء لجنة طبية مختصة للنظر بحالات العلاج بالخارج وحظر تعيين الأشخاص في الجهات الحكومية بدرجة وزير.

وقال مقرر اللجنة النائب د.خليل عبدالله ابل، في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن اللجنة اقرت (السجل العيني) بعد إجراء بعض التعديلات عليه.

وبين أن المشروع معني بوضع سجل تاريخي للعقارات والاراضي يبين أوصاف هذه العقارات وحالتها القانونية والحقوق المترتبة وعليها والمعاملات المتعلقة بها من بيع وشراء.

واضاف أن القانون المذكور يحمي ايضا المتداولين في العقار ويبين لهم حقوقهم وأي مشاكل أو حقوق متعلقة به سواء في الإرث او غيره من الحقوق.

وأوضح أن مشروع القانون من اختصاص اللجنة ولذلك سيرفع التقرير قريبًا للتصويت عليه في إحدى جلسات مجلس الأمة، لافتا إلى أن (السجل العيني) لا علاقة له بالمضاربات العقارية.

اجتماع لجنة الشؤون التشريعية

وفي السياق نفسه أعلن ابل موافقة اللجنة على اقتراح بقانون بشأن تعديل قانون اصدار الشركات فيما يتعلق باختصاص الجمعية العمومية في تعيين أو إقالة المدير العام.

وأوضح أن التعديل ينقل هذا الاختصاص من الجمعية العمومية غير العادية إلى الجمعية العمومية العادية.

واشار إلى موافقة اللجنة على اقتراح بقانون في شان إنشاء لجنة طبية مختصة بالموافقة على إرسال المرضى للعلاج بالخارج، لافتًا إلى أن المقترح سيحال إلى لجنة الشؤون الصحية.

وأوضح ابل أن هذا الاقتراح ينص على أن تشكل وزارة الصحة لجنة من اطباء متخصصين ولديهم خبرات ثابتة، متوفا بوجود مادة في المقترح تنص على إلزام اعضاء اللجنة بالقسم.

وبين أن هناك خللًا في تعدد اللجان الطبية في المستشفيات والمراكز الصحية ونظر التظلمات من قبل نفس اللجان، ناهيك عن أن بعض الأطباء قد يشعرون بالحرج أو يدينون انفسهم بانهم غير قادرين على إجراء العمليات العلاجية إذا وافقوا على إرسال المرضى للعلاج بالخارج.

وأكد أن هناك خللًا في الآلية الحالية لصناعة قرار العلاج بالخارج وانها تخضع لرؤى ونظرة الوزير وتبدل بتبدله، وانه وفقًا لذلك جاء المقترح لإنهاء تضارب المصالح في هذا الجانب ووضع ضوابط عامة وآلية واضحة غير قابلة للتغيير إلا من خلال القانون.

وأعلن ابل موافقة اللجنة بالإجماع على اقتراح بقانون في شان حظر تعيين أي شخص بدرجة وزير في الجهات الحكومية وأن الاقتراح سيحال إلى اللجنة المالية

لاجتيازهم دورة الصاعقة التأسيسية المشتركة

الوقيت يكرم عددا من ضباط الصف وأفراد حرس مجلس الأمة

الوقيت مع الضباط المكرمين

كرم الأمين العام المساعد لشؤون الحرس في مجلس الأمة اللواء خالد الوقيت صباح أمس عددا من ضباط الصف والأفراد من حرس مجلس الأمة وذلك لاجتيازهم دورة الصاعقة التأسيسية المشتركة رقم ٢١ المنعقدة في كتيبة العمليات الخاصة ٦٧ في الحرس الوطني بحضور مدير إدارة الشؤون الأمنية المقدم بدر المطوع.

وقد عقدت دورة الصاعقة المشتركة رقم ٢١ من تاريخ ٢٩ نوفمبر عام ٢٠١٨ حتى تاريخ ١٩ فبراير ٢٠١٩ وذلك في إطار رفع كفاءة حرس مجلس الأمة والارتقاء بجاهزيتهم إلى أعلى مستوى

لوح بالتدرج في استخدام أدواته الدستورية المتاحة

الفضالة: شبهات في عقود وهمية لأحد قياديي «النفط»

لوح النائب يوسف الفضالة بالتدرج في استخدام ادواته الدستورية المتاحة بدءًا من توجيه الأسئلة البرلمانية إلى وزير النفط د.خالد الفاضل عن نتائج التحقيق في اللجنتين التي تم تشكيلهما في كل من شركتي نفط الكويت و KPC.

وقال الفضالة، في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن اسباب التحقيق هي ما اعتبره وجود شبهات في عقود وهمية يمارسها أحد القياديين والتي وصلت إلى تجميده فقط.

واستغرب الفضالة من نتائج التحقيق في اللجنتين المذكورتين، مؤكدًا أنه سيطلب التقارير التي توصلتا إليها.

وأشار إلى أنه في 29 يناير من العام الماضي فتح ملف بعض الشبهات التي تخص شركة نفط الكويت في بعض العقود الوهمية التي يمارسها احد القياديين بالشركة.

ولفت إلى أن وزير النفط السابق بخيت الرشيدي وبعض قياديي الشركة قاموا بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق عن المعلومات التي ذكرها، كما تم تشكيل لجنة تحقيق اخرى في شركة KPC.

وأضاف أن اللجنتين خلصتا إلى تجميد القيادي فقط دون محاسبته محاسبة جادة، معتبرًا أن نتائج التحقيق غير مرضية له.

يوسف الفضالة

وقال الفضالة «وردتني معلومات أخرى عن التحقيق الثاني في أن أحد المتهمين وهو وافد آسيوي تغيب عن العمل حتى اليوم الأمر الذي يعطيني دلالة على عدم وجود محاسبة حقيقية في هذا الأمر».

وأكد أنه ينتظر ردودًا رسمية كي يعرف كيف يتعامل معها، مطالبًا بضرورة عدم مضايقة الشباب الوطني المخلص الذي يتحرك لحماية المال العام.

وتمنى الفضالة أن يرى خطوات جادة للإصلاح، مؤكدًا ثقته الكاملة بقيادي شركة نفط الكويت لمتابعة هذا الموضوع